

لوموند: لماذا تتغاضى أوروبا عن انحرافات قيس سعيد؟ السلطية؟

نشرت صحيفة "لوموند" الفرنسية تقريرًا بعنوان: لماذا تتغاضى أوروبا عن انحرافات قيس سعيد التسلطية؟ لمراسلتها في تونس منية بن حمادي أكدت فيه أن دول الاتحاد الأوروبي الـ 27، وفي مقدمها إيطاليا (الأقرب جغرافيا)، تستمرة في إيلاء الأولوية للسيطرة على تدفقات الهجرة في تعاملها مع تونس، وذلك على الرغم من "الخطاب المعادي" للغرب الذي يتبنّاه رئيسها قيس سعيد.

وبعد التقرير بالإشارة إلى أن "الرئيس التونسي قيس سعيد" اعتذر في الأخير عن دعوه لحضور قمة مجموعة السبع المنعقدة في جنوب إيطاليا، وأرسل بدلاً منه رئيس حكومته أحمد الحشاني، وذلك دون أن يقدم أي تفسير، مع العلم أن العلاقات بين روما وتونس في وضع جيد. وقد زارت رئيسة الحكومة الإيطالية جورجيا ميلوني تونس أربع مرات في أقل من سنة. ومن الواضح أن الغرب لا يزال يحافظ على علاقته بقيس سعيد، رغم انحرافه الاستبدادي.

وشدد التقرير على أن تهاون الغرب النسبي في تعامله مع قيس سعيد يعود إلى حقيقة أن الاتحاد الأوروبي يمنح الأولوية لمساعي التحكم في تدفقات الهجرة، خاصة من الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وذلك في إطار مذكرة تفاهم موقعة مع تونس في 16 حزيران/ يونيو 2023. والتواترات الأخيرة المتعلقة بالمخاوف التي عبر عنها الاتحاد الأوروبي وفرنسا والولايات المتحدة عقب موجة الاعتقالات التي طالت الصحافيين والمحامين ومسؤولي المنظمات غير الحكومية في أيار/ مايو لم يكن لها تأثيرات عميقة على هذه العلاقة.

وأشار التقرير إلى أن انتقادات بروكسل وباريس وواشنطن أشارت غضب قيس سعيد، الذي استدعي للسفراء المعنيين وأكّد رفضه لأي تدخل أجنبي. ومن جانبه، فضل الجانب الأوروبي التريث وترك العاصفة تمر

وذلك لسبب واضح: وهو أن التعاون بين تونس والاتحاد الأوروبي على كبح تدفقات الهجرة يؤتي ثماره. فمنذ بداية السنة، وصل أقل من 23 ألف مهاجر إلى السواحل الإيطالية مقارنةً بحوالي 60 ألفاً خلال نفس الفترة من سنة 2023. وفي مايو/ أيار الماضي، كشف حينها وزير الداخلية التونسي كمال الفقي للبرلمانيين، في جلسة استماع مغلقة، أن الحدود مراقبة بشكل دقيق استجابةً لطلبات بعض القياديين الأوروبيين مع اقتراب الانتخابات الأوروبية، وذلك وفقاً لتقارير جريدة "الشارع المغاربي" التي أكدتها النائبة ياسين ما مي.

قلب الطاولة

نقل التقرير عن حمزة المؤدب، الباحث في مركز كارنيغي للشرق الأوسط، قول إنه "لطالما نادت إيطاليا بالحفاظ على الروابط مع قيس سعيد وما زالت تراه رهاناً لضمان استقرار البلاد.. وعموماً، تفضل العوامل الأوروبية اليوم نهجاً براغماتياً أولوياته الهجرة والأمن أو الطاقة، حتى "إذا كان ثمن تحقيق هذه الأولويات هو التغاضي عن غياب جدول زمني للانتخابات أو حقوق الإنسان".

وذكر التقرير بأن قيس سعيد، أستاذ القانون الدستوري الذي وصف حينها بـ "المحافظ الراديكالي"، وصل إلى السلطة في تشرين الأول/ أكتوبر 2019 بعد فوز كاسح في الانتخابات الرئاسية. وكانت حملته ترتكز على مكافحة الفساد، ورفض النخب السياسية التقليدية، والترويج لنظام ديمقراطية تشاركية لا مركزية، وهو ما لاقى استحساناً بين التونسيين وخاصةً الشباب الذين شعروها بخيبة أمل عقب عشر سنوات من الأزمات السياسية بعد الثورة وعملية انتقال ديمقراطي اعتبروها غير مرضية.

ويوم 25 تموز/ يوليو 2021، في خضم أزمة كوفيد-19 ومع تفاقم الجمود السياسي والأزمة الاقتصادية، قلب قيس سعيد الطاولة بتعليق البرلمان ومنح نفسه كامل الصلاحيات، وهي خطوة وصفها معارضوه بأنها "انقلاب" لكنها قُبّلت بشكل عام من قبل المجتمع الدولي. وبعد سنة، رسّخ توجّهه نحو نظام رئاسي مطلق من خلال تبني دستور جديد يمنحه صلاحيات واسعة.

وأضاف أنه منذ انقلابه، شرع الرجل القوي في قرطاج في عملية تفكك منهجي للهيئات والمؤسسات التي أنشئت بعد الإطاحة بزين العابدين بن علي في سنة 2011، وهي فترة ما بعد الثورة التي يسميها مؤيدوه "العشرينة السوداء". وقد حكم سعيد البلاد من خلال مراسيم، واتخذ

قراراً أحاديّاً بحلّ^٣ البرلمان نهايةً في آذار/ مارس 2022 بعد تعليق العمل بالدستور وحلّ^٤ مجلس القضاء

وفي السنة نفسها شدّد سعيد قبضته على السلطة القضائية بـإقالة حوالي خمسين قاضياً، قبل أن يهاجم حرية التعبير بإصدار المرسوم عدد 54 في أيلول/ سبتمبر 2022 لمكافحة "الأخبار الكاذبة". ومنذ سنة 2023، اعتُقل عشرات المعارضين من مختلف الأحزاب السياسية ومعظمهم من قادة حزب النهضة الإسلامي - بما في ذلك زعيمه راشد الغنوشي- بتهمة التآمر على أمن الدولة أو التخابر مع قوى أجنبية. كما طالت حملة الاعتقالات العديدة من الصحفيين والنقابيين ورجال الأعمال والمحامين أو المسؤولين في المنظمات غير الحكومية الذين وُجهت إليهم نفس التهم.

مطارة المهاجرين

ولفت التقرير إلى أن وثيرة القمع ضد المهاجرين من دول أفريقيا جنوب الصحراء زادت بعد اتهامهم من قبل رئيس الدولة بالمشاركة في مؤامرة تهدف إلى تغيير "التركيبة الديموغرافية" للبلاد، ليصبحوا هدفًا لمطارات حقيقية منذ تموز/ يوليو 2023. طُرد عدّةآلاف منهم من منازلهم ووُظاائفهم أو نُقلوا إلى الحدود، في وسط الصحراء، تزامنًا مع توقيع مذكرة التفاهم مع الاتحاد الأوروبي.

□□□□□□ □□ □□□□□□ □□ □□□ □□□□□□ □□ □□□□□ □□ □□□□□□ □□□□□ □□
□□□□□□ □□□□□ □□□□□□ □□□□□□ □□□□□ □□□□□ □□□□□ □□□□□ □□□□□
□□□□□□

ووفق التقرير فإن الرئيس سعيد يلعب لعبة القبضة الحديدية مع الغرب، رافضاً أي نقد - مهما كان خجولاً - من الخارج باعتباره مساساً بسيادة البلاد. ورغم دعوته للتقارب مع روسيا أو الصين، حيث تم استقباله في نهاية أيار/ مايو خلال زيارة دولة، إلا أنه لا يمكنه بسهولة قطع العلاقات مع الغرب ذلك أن أوروبا هي الشريك التجاري الأول لتونس بينما تقدم الولايات المتحدة دعماً مالياً كبيراً لجيشهما. والتحول المفاجئ لقيس سعيد، الذي رفض في تشرين الثاني/ نوفمبر 2023 تبني قانون يجرم العلاقات مع إسرائيل، دليلٌ على وسائل الضغط التي لا تزال واشنطن تملكها حسب العديد من النواب التونسيين.

وذكر تقرير "لوموند" أنه في 19 أيار/ مايو، أشار مقال نشرته

صحيفة "لا ريبوبليكا" الإيطالية حول هبوط طائرات "عسكriegة روسية" في جزيرة جربة الجدل. ورغم نفي موسكو وتونس لهذه المعلومة، إلا أن الخوف من تحول تونس نحو روسيا سيمثل قطيعة مع الغرب الذي لطالما كانت تونس مرتبطة به - مع أن تغيير المسار الدبلوماسي الذي يدعيه الرئيس وخطابه "المناهض للإمبريالية" بالكاد كان له آثار ملموسة على أرض الواقع. لهذا السبب، يعتقد حمزة المؤدب أنه "لا أحد يأخذ [قيس سعيد^د] على محمل الجد. فجميع مناوشاته الدبلوماسية لا تتبعها". أفعال ملموسة، بل هي مجرد خطب وشعارات.

منية بن حمادي

صحيفة لوموند الفرنسية